الموضوع: **رد على طلب وجهات نظر الدول الأعضاء بموجب القرار رقم 79/57 المعنون "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة"**

تؤكد دولة قطر دعمها المستمر للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز دور المرأة في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وتشيد بالمبادرات التي تقودها الأمم المتحدة لتعزيز مشاركة النساء في مجالات الأمن الدولي وصنع القرار المرتبط بالحد من التسلح.

وأن تعزيز مشاركة المرأة في مجالات الأمن النووي والبيولوجي والكيميائي يمثل عنصراً مهماً في تطوير السياسات الدولية المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة، حيث تسهم الكفاءات العلمية النسائية في تقديم رؤى متنوعة تدعم فعالية البرامج الدولية المعنية بالأمن والاستقرار.

وترى دولة قطر أن الاستثمار في بناء القدرات البشرية النسائية في المجالات العلمية والتقنية، مثل القياسات الإشعاعية، وأمن المصادر المشعة، والاستجابة للطوارئ الإشعاعية، يسهم في تعزيز القدرات الوطنية للدول في التعامل مع المخاطر المرتبطة بالمواد الخطرة والتقنيات الحساسة.

كما أن دعم برامج التدريب والتأهيل للنساء في المؤسسات العلمية والأمنية يساهم في تطوير كوادر متخصصة قادرة على المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة وتعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، بما يتماشى مع مبادئ التعاون الدولي وتبادل المعرفة بين الدول.

ومن هذا المنطلق، تؤكد دولة قطر على أهمية تعزيز الشراكات الدولية وتبادل الخبرات العلمية والتقنية بين الدول الأعضاء، بما يسهم في تمكين المرأة في المجالات المرتبطة بالأمن الدولي، ويعزز الجهود العالمية لتحقيق الاستقرار والسلام.

وتنسجم هذه التوجهات مع التزام دولة قطر بتطوير رأس المال البشري وتعزيز دور المرأة في المجالات العلمية والتقنية، بما يتوافق مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 التي تركز على بناء اقتصاد قائم على المعرفة ودعم البحث العلمي والابتكار.

وقامت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة في دولة قطر بعدد من الفعاليات لمساعدة المرأة على بناء القدرات وتعزيز القوى العاملة في المستقبل في دولة قطر:

- استحداث جوائز سنوية تشجيعية لطالبات وطلبة المدارس الثانوية والجامعات في مجال اجراء البحوث العلمية منذ العام 2013م، وتصميم بوسترات توعوية بمخاطر أسلحة الدمار الشامل (النووية، الكيميائية، البيولوجية) والأسلحة المحرمة دولياً، منذ العام 2014م، وبذلك تكون دولة قطر من الدول الرائدة في توعية المرأة والمجتمع والحفاظ على أمنهِ.
- اطلاق جائزة اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة للملصقات البحثية ضمن جوائز المنتدى والمعرض البحثي السنوي لجامعة قطر حول الموضوعات المرتبطة بمجال حظر أسلحة الدمار الشامل والاسلحة المحرمة دولياً، والمخصصة لأعضاء هيئة التدريس وباحثي ما بعد الدكتوراه، ولطلبة الدراسات العليا، وطلبة المرحلة الجامعية، وحصدت المرأة النسبة العالية من تلك الجوائز.
- عقد 24 ورشة توعية تتضمن القاء محاضرات بالاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل لطلبة وطالبات المدارس الثانوية بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي، خلال الفترة من 2011- 2025م.
- عقد 11 ورشة توعية بالاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل لطالبات وطلبة الجامعات، بالتعاون مع جامعة قطر وجامعة جورجتاون – قطر وبمشاركة الكليات والجامعات في الدولة خلال الفترة من 2012-2025م.
- استطاعت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة ومن خلال "مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل" تأهيل المرأة من الكوادر الوطنية القطرية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ومخاطر الأسلحة، والإستعداد والتأهب لمواجهة اي طارئ كيميائي، ونووي، وبيولوجي.

- وينعكس مردود النشاطات اعلاه في محاربة الارهاب، وأن هذه الخطوات نجحت بالفعل في اعداد المرأة على مستوى دولة قطر بكاملها من خلال طالبات المدارس الثانوية، وطالبات الجامعة ومؤسسات الدولة ذات الصلة، وتهيئتها وتعريفها بمخاطر تلك الأسلحة لتتولى فيما بعد تثقيف افراد أسرتها مستقبلا بمخاطر تلك الأسلحة.

كما دعمت دولة قطر تأهيل المختصات في هذا المجال، ومكنّت المرأة القطرية من اخذ دورها في البناء والتنمية ومواجهة العديد من هذه التحديات، من خلال:

أ. نيل شهادات جامعية ودرجات الماجستير والدكتوراه في مختلف العلوم الصرفة والانسانية والدراسات الدولية والدبلوماسية ومجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الاسلحة.

ب. شغل مراكز قيادية متقدمة في الدولة بدرجة المدير التنفيذي لمؤسسة تعليمية للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، عضوية مجلس الشورى، وزيرة، وكيل وزارة، سفيرة، رئاسة الوفد الدائم للدولة، مدير ادارة منظمات دولية، رئيس جامعة، عميدة كلية، وخبيرة.

ج. المشاركة بالحضور والمناقشة وتمثيل الدولة في الوفود الرسمية والقاء الكلمات في مؤتمرات واجتماعات نزع السلاح وعدم الإنتشار وتحديد الاسلحة على مستوى العالم.